

# حجّة السُّنة

تمهيدٌ في

## معنى حجّة السُّنة

- البابُ الأولُ : في بيان أن حجّة السُّنة ضرورة دينية وأنه لم يقع فيها خلاف بين المسلمين قاطبة.
- البابُ الثاني : في بيان أدلة حجّة السُّنة.
- البابُ الثالث : في بيان الشبه التي أوردتها بعض من ينكر حجّة السُّنة والردّ عليها.

obeikandi.com

# حجّة السنّة

وإذ قد انتهينا من المقدمات : فلنشرع في المقصود

تمهيدٌ في

## معنى حجّة السنّة

لا شك أن الله ( سبحانه وتعالى ) هو : الحاكم وحده ، لا إله إلا هو . - وأنه ليس لمخلوق : الحكم على مخلوق آخر .  
وبهذا جاء القرآن الشريف ؛ قال تعالى : ﴿ إِنِ الْحُكْمُ لِلَّهِ ﴾ (١) . وعليه اتفق جميع المسلمين ؛ كما أنهم اتفقوا على أن حكم الله : واجب الامتثال قطعاً .  
ثم : إنه لما كان الحكم هو : « خطاب الله النفسي » ؛ ولم يمكن الاطلاع عليه بدون دليل أو أمانة - : نصب الله الأدلة والأمارات عليه - : من كتاب وسنة وإجماع وقياس وغير ذلك . - : لنعلم أو نظن ثبوت الحكم الذي خاطبنا الله به ؛ فنمثله .  
فمعنى «كون السنة حجة» : أنها دليل على حكم الله : يفيدنا العلم أو الظن به ، ويظهره ويكشفه لنا .

فإذا علمنا أو ظننا الحكم بواسطته : وجب علينا امتثاله والعمل به . فلذلك قالوا : «معنى حجية السنة : وجوب العمل بمقتضاها» .

(١) سورة يوسف (٤٠ و ٦٧) .

فالمعنى الحقيقي للحجية ، هو : الإظهار والكشف والدلالة ؛ ويلزم هذا وجوب العمل بالمدلول : حيث إنه حكم الله .

\* \* \*

وما تقدم يتبين لك : أنه لا يصح أن يقال : «إن معنى حجية السنة : أنها أثبتت الحكم في الخارج وأوجدته ، وأن الرسول حاكم به .» - : فإن هذا لم يقل به أحد . فإن قلت : قد أوجب الله طاعة الرسول ، بنحو قوله : ﴿وأطيعوا الرسول﴾ (١) . وذلك يقتضي : أن الرسول حاكم أيضاً ، وأن ما يصدر منه - : من الأوامر والنواهي . - أحكام منه لا من الله تعالى . إذ ليس معنى «إيجاب الله طاعة الرسول» إلا : أنه أوجب علينا امتثاله إذا أمر بفعل من الأفعال وأوجبه .

فهنا حكام : إيجاب الامتثال - وهو من الله تعالى - وإيجاب الفعل . - وهو من الرسول - : فيكون الرسول حاكماً أيضاً .

قلت : كلا ؛ فالحاكم والموجب للامتثال ، وللفعل (الذي صدرت صيغة الأمر به من الرسول) هو : الله تعالى وحده .

وكل ما هنالك : أنه جعل صدور الصيغة من الرسول : دليلاً أو أمانة على إيجابه تعالى الفعل .

فعنى قوله : ﴿وأطيعوا الرسول﴾ . - : أنه إن صدرت صيغة أمر من الرسول ، أو صيغة نهي - : فاعلموا : أني قد أوجبت عليكم المأمور به ، أو حرمت عليكم المنهي عنه . كما يقال : إذا زالت الشمس : فقد أوجبت عليكم صلاة الظهر .

على أنا نقول : لولا الأمر بالامتثال : لما كان أمر الرسول إيجاباً علينا . فهو - وإن كان في ظاهر الحال موجباً وحاكماً - إلا أن الموجب والحاكم - في الواقع ونفس الأمر - هو : الله تعالى .

(١) سورة النساء (٥٩) ، والمائدة (٩٢) ، ومحمد (٣٣) ، والتغابن (١٢) .

## الباب الأول :

فِي بَيَانِ أَنَّ حُجَّةَ السُّنَّةِ ضَرُورَةٌ دِينِيَّةٌ  
وَأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ قَاطِبَةً .

إعلم : أنه لا شك ، ولا نزاع في أن صحة الاستدلال بحديث يروى عن رسول الله ﷺ ، على عقيدة دينية أو حكم شرعي - تتوقف على أمرين :  
**الأول** : ثبوت أن السنة - من حيث صدورها عن النبي ﷺ - : حجة وأصل من أصول التشريع .  
**الثاني** : ثبوت أن هذا الحديث قد صدر عن رسول الله ﷺ ، بطريق من طرق الرواية المعتمدة .

**والتوقف على الأمر الثاني** : إنما هو بالنسبة إلى التابعين فمن بعدهم إلى يوم الدين ؛ وبالنسبة إلى بعض الصحابة دون البعض الآخر : فقد يشاهد الصحابي ما صدر منه ﷺ بسمعه أو بصره ؛ فلا يتوقف استدلاله به على الأمر الثاني : لاستغنائه بما هو أقوى من الرواية - في إفادة الصدور - وهو : المشاهدة . وقد لا يشاهد ذلك - لنوم أو غيبة أو نحوها - فيكون في حاجة إلى التثبيت بطريق

الرواية والسماع من صحابي آخر : قد شاهد ؛ فيكون كالتابعي حينئذ .

\* \* \*

ثم : إن العلماء قد اختلفوا بالنسبة للأمر الثاني ، في الطريق التي تعتمد في إثبات صدور الحديث عن رسول الله ﷺ - اختلافاً كبيراً :

**(فهم) من قال :** ليس هناك طريق تفيدنا ثبوت ذلك : لا علمًا ولا ظناً ؛ لا بالتواتر ولا بالأجاد . فن هنا : أنكروا العمل بكل ما يروى عن رسول الله ؛ وردوا الأخبار لها - لا من حيث صدورها عن الرسول ، وأن ما صدر ليس بحجة - بل : من حيث عدم ثبوت هذا الصدور بأي طريق يصح الاعتماد عليها ، والاطمئنان إليها .

وهذا الفريق - من الناس - ذكره السيوطي في كتابه : (مفتاح الجنة ، في الاحتجاج بالسنة) . - : مبيناً شهتهم ؛ حيث يقول (٢) :

**«ومنهم (ممن أنكروا الاحتجاج بالسنة) :** من أقر للنبي ﷺ بالنبوة ؛ ولكن قال : إن الخلافة كانت حقاً لعلي ؛ فلما عدل بها الصحابة إلى أبي بكر (رضي الله عنهم أجمعين) قال هؤلاء المخذولون (لعنهم الله) : كفروا : حيث جاروا ، وعدلوا بالحق عن مستحقه . وكفروا (لعنهم الله) علياً (رضي الله عنه) أيضاً : لعدم طلبه حقه . - : فبنوا على ذلك ردَّ الأحاديث كلها : لأنها عندهم (بزعمهم) من رواية قوم كفار . فإننا لله وإنا إليه راجعون .» . اهـ .

**(ومنهم) من قال :** إنما يثبت بالتواتر فقط . وردَّ جميع أخبار الآحاد .

**(ومنهم) :** من أثبته بكل منهما . وهؤلاء قد اختلفوا في شروط خبر الواحد (الذي يحصل به الإثبات) اختلافات كثيرة :

**فالحنفية :** يشترطون : أن لا يخالفه راويه (١) ، وأن لا يكون فيما تعم فيه البلوى ،

(٢) ص ٢ . (١) على تفصيل عندهم في ذلك . (انظر شرح جمع الجوامع : ج ٢ ص ٩٢) .

وأن لا يعارض القياس (٥) .

والمالكية : يشترطون : أن لا يخالف عمل أهل المدينة .

والشافعية : يشترطون : أن لا يكون مرسلأ .

والخوارج : يقتضون على أحاديث من يتولونه : من الصحابة .

فالأحاديث عندهم هي : ما خرجت للناس قبل الفتنة . أما بعدها : فإنهم

نابذوا الجمهور كله ، وعادوه - : لاتباعهم أئمة الجور على زعمهم . - : فلم يكونوا

أهلاً لثقتهم (٦) .

وبعض الشيعة : كانوا يثقون بالحديث متى جاءت روايته من طريق أئمتهم ،

أو ممن هو على نخلتهم ؛ ويدعون ما وراء ذلك : لأن من لم يوال علياً ليس أهلاً

لتلك الثقة (٧) .

إلى غير ذلك : من الاختلافات .

ونحن - في هذا المقام - لسنا بصدد بيان هذه الاختلافات كلها ، وشرحها

وبيان الحق فيها : فإنه ليس من موضوع هذه الرسالة .

وإنما تعرضنا لها - على سبيل الإجمال - : لئلا يلتبس الأمر على القارئ ؛

فيظن : أن هذه الاختلافات ، أو بعضها اختلاف في الحجية .

\* \* \*

وأما الأمر الأول - وهو : حجية السنة بعد التثبيت من صدورها عن رسول

الله ﷺ . - : فهل وقع فيه خلاف ؟ :

لا شك أن من العلماء : من أنكر حجيتها في نواح خاصة ؛ كمن أنكر استقلالها

(٥) على تفصيل عندهم في ذلك . (انظر شرح جمع الجوامع : ج ٢ ص ٩٣) .

(٦) انظر تاريخ التشريع الإسلامي (ص ٢١٠) .

(٧) انظر تاريخ التشريع الإسلامي (ص ٢١٠) .

بالتشريع ، ولم ير الاحتجاج بها فيما ليس فيه قرآن ؛ وكن يرى : أنها لا تنسخ القرآن . وغير ذلك : مما سيأتي بيانه (٨) .

ولا كلام لنا الآن في هذه المسائل ؛ وإنما كلامنا : في ثبوت الحجية للسنة في الجملة . فهل من العلماء : من نازع في ذلك ، وقال : إنه لا يحتج بشيء منها بحال . ؟ : لا نجد في كتب الغزالي والآمدني والبزدوي ، وجميع من اتبع طرقتهم في التأليف - : من الأصوليين . - تصريحاً ، ولا تلويحاً : بأن في هذه المسألة خلافاً . وهم الذين استقصوا كتب السابقين ومذاهبهم ؛ وتبعوا الاختلافات حتى الشاذة منها ؛ واعتنوا بالرد عليها أشد الاعتناء .

بل : نجدهم - في هذه المسألة - لا يهتمون بإقامة دليل عليها ؛ وكل ما فعله بعضهم : أن ذكر بحث العصمة قبل مباحث السنة ، على سبيل الإشارة : إلى ما تتوقف عليه حجية السنة في الواقع (٩) . ولم يقصدوا - بذلك - : الرد على مخالف في حجيتها .

وكانهم قصدوا - بعدم التصريح بإقامة دليل عليها - : إكبارها وإجلالها ، وإعظام شأنها عن أن ينازع فيها منازع ، أو يتوقف فيها متوقف .

بل : نجد أن الكمال ينص على أنها ضرورية دينية (١٠) ؛ وأن السعد يسبقه إلى ذلك في التلويح ؛ حيث قال : (١١) :

«فإن قلت : فما بالهم يجعلون - من مسائل الأصول - إثبات الإجماع والقياس ، ولا يجعلون منها إثبات الكتاب والسنة كذلك ؟ .»

«قلت : لأن المقصود بالنظر - في هذا الفن - هي : الكسبيات المفتقرة إلى

(٨) في الخاتمة بدءاً من ص ٤٨٨ فما بعدها .

(٩) انظر شرح المحلى على جمع الجوامع (ج ٢ ص ٦٥) .

(١٠) انظر التحرير (ص ٢٠٥) : أو التقرير (ج ٢ ص ٢٢٥) .

(١١) ج ١ ص ١٣٨ .

الدليل ؛ وكون الكتاب والسنة حجة بمنزلة البديهي : لتقرره في الكلام ، وشهرته بين الأنام . بخلاف الإجماع والقياس . ولهذا تعرضوا لما ليس إثباته للحكم هيناً : كالقراء الشاذة وخبر الواحد . اهـ .

وأن صاحب المسلم وشارحه يقولان (١٢) : «إن حجية الكتاب والسنة والإجماع والقياس : من علم الكلام ؛ لكن تعرض الأصولي لحجية الإجماع والقياس : لأنهما كثر فيهما الشغب من الحمقى : من الخوارج والروافض . (خذلهم الله تعالى) . وأما حجية الكتاب والسنة : فتفق عليها عند الأمة : ممن يدعي التدين كافة . فلا حاجة إلى الذكر .» . اهـ بتصرف .

نعم : نقل الأسنوي - في شرح قول المنهاج : «ودليله المتفق عليه بين الأئمة : الكتاب والسنة» الخ . - عن ابن برهان : أن الدهرية يخالفون في الكتاب والسنة (١٣) .

ولكن : مخالفة هؤلاء لا قيمة لها : لأننا نريد منازعاً ممن يعتنق الإسلام . وأما من كان كالدهرية : فن العيث الحجاج معهم ، واعتبارهم مخالفين في هذه المسألة . وإنما يكون الحجاج معهم في أصل مذهبهم ؛ فنبطله لهم ، ونقيم لهم الدليل : على وجود الله ، وبعثة محمد ﷺ إلى الناس كافة . وبعد ذلك : نكون في غنية عن إثبات حجية السنة لهم .

وليت شعري ، كيف يتصور : أن يكون نزاع في هذه المسألة بين المسلمين ؛ وأن يأتي رجل : في رأسه عقل ؛ ويقول أنا مسلم ؛ ثم ينازع في حجية السنة بجملتها؟ مع أن ذلك مما يترتب عليه عدم اعترافه بالدين الإسلامي كله من أوله إلى آخره : فإن أساس هذا الدين هو : الكتاب ؛ ولا يمكن القول - بأنه كلام الله . - مع إنكار حجية السنة جملة : فإن كونه كلام الله ، لم يثبت إلا بقول الرسول (الذي

(١٢) ج ١ ص ١٧ .

(١٣) انظر شرح الأسنوي (ج ١ ص ٢٨) .

ثبت صدقه بالمعجزة) : «إن هذا : كلام الله وكتابه .» . وقول الرسول هذا من السنة التي يزعم : أنها ليست بحجة ؛ فهل هذا : إلا إلحاد وزندقة ، وإنكار للضروري من الدين : يقصد به تقويض الدين من أساسه ؟ .

**فإن قلت : لا نترك على أن كون الكتاب كلام الله ، لا يثبت إلا ذلك القول ؛ وإنما ثبت : بإعجازه مباشرة .**

**قلت : نعم ؛ جميع القرآن ، وسورة منه ، وثلاث آيات - يمكن أن يقال فيها : إنه ثبت كونها كتاب الله ؛ بإعجازها ؛ ولا حاجة لقول الرسول فيها . وذلك : لقيام الإعجاز بها .**

أما الآيتان ، والآية ، وبعض الآية - : فلم يقم بها صفة الإعجاز ؛ حتى نعلم أنها كلام الله . فلا يمكننا العلم - حينئذ - : بأنها منه ؛ إلا بقول الرسول (الذي ثبت صدقه : بإعجاز القرآن كله ، أو سورة منه ؛ وبغير ذلك : من المعجزات .) : «إنها من كلام الله» (١٤) .

ونحن في استدلالنا - على عقيدة دينية ، أو حكم شرعي - من كتاب الله : إنما نستدل بالآية أو ببعضها ؛ فلو لم يكن هذا القول من الرسول حجة - : لما أمكننا الاستدلال بالآية أو ببعضها .

**ولا يخفى عليك : أن كون الآية أو بعضها من القرآن ، أصبح ضرورة دينية : لا يسع مسلماً إنكاره مجال . وكذا : الاستدلال بشيء من ذلك على حكم شرعي .** وإذا كان هذان الأمران الضروريان ، متوقفين على حجية السنة - : كانت هي أيضاً ضرورة دينية . فكيف يمكن لمن يعتنق دين الإسلام : أن يقدم على إنكار حجيتها . أو الشك فيها ؟ .

**وليت شعري ، كيف يمكن القول : بأنها ليست ضرورة دينية ؛ مع العلم : بأن كثيراً من المسائل التي أجمع الفقهاء عليها ، وعلى أنها معلومة من الدين بالضرورة ،**

(١٤) انظر حاشية السيد على المختصر (ج ١ ص ٢٢ - ٢٣) .

وأن إنكارها يوجب الردة - : كعدد ركعات الفرائض . - متوقفة عليها ؟ وكيف يتوقف الضروري على ما ليس ضرورياً ؟!

وزعم إمكان فهم هذه المسائل - من الكتاب وحده - : باطل بالضرورة ؛ ومحاولة هذا الفهم : محاولةٌ لتحقيق المحال . ولقد كان الأئمة السابقون أقدر منا على ذلك ، واعترفوا بالعجز عنه .

وإذا كانت هذه المسائل الضرورية متوقفة على حجية السنة - : فكيف يتأتى من مؤمن أن ينازع فيها ؛ مع أن النزاع فيها يستلزم النزاع في هذه المسائل ؛ وهذا يستلزم الارتداد : إذ الإيمان هو : «التصديق بما جاء به ﷺ» : مما علم من الدين بالضرورة .» .

فإن قيل : إن هذه الأحكام دليلها الإجماع ؛ فهي : ليست متوقفة على حجية السنة .

قلت : هذا عبث من القول : فإن الإجماع لا بد له من مستند ؛ وليس هذا المستند - في هذه المسائل - الكتاب : إذ لا يمكن فهمها منه . وليس القياس - ولو ذهبنا : إلى أنه قد يكون مستنداً للإجماع ، فيما يكون له أصل معقول المعنى . - : لأن كثيراً من هذه المسائل لا مجال للعقول فيها ؛ وليس لها أصل تقاس عليه . فتعين : أن يكون هذا المستند السنة ؛ بل : قد أجمعوا على أن المستند - في هذه المسائل - هو : السنة لا غير . وهذا يستلزم : إجماعهم على حجيتها ، وضرورتها .

\*\*\*

ثم : إن المقرر - في علم الكلام ، وعلم الأصول - : أن المسلمين قاطبة (بدون شذوذ ما) معترفون : بعصمة النبي ﷺ من تعمد الكذب في الخبر البلاغي ؛ وبعدم التقرير عليه : إن صدر سهواً ؛ على قول القاضي ومن وافقه (١٥) . وصدقه : مستلزم

(١٥) انظر ص ٩٧ و ١٠٢ .

لحجيته قطعاً .

فكيف يتصور من مسلم (يقول بهذه العصمة) : أن ينكر - بعد ذلك - حجية نحو قوله ﷺ : «البينة على المدعي» و «إنما الأعمال بالنيات» و «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله .» و «صلى بي جبريل» الحديث ؛ و «يا أيها الناس : إني ما أمركم إلا ما أمركم به الله ، ولا أنهاكم إلا عما نهاكم الله عنه .» و «تركت فيكم أمرين (لن تضلوا ما تمسكن بهما) : كتاب الله ، وسنة نبيه .» .

وإذا أذعن المسلم بحجية هذه الأخبار البلاغية ، ونحوها : فكيف يتأتى منه إنكار حجية أوامره ونواهيه ، وأفعاله وتقريراته ؛ بعد أن يذعن بصدق قوله : «ما أمركم إلا ما أمركم به الله» الحديث ؛ وصدق قوله : «تركت فيكم أمرين» الحديث .

وبعد اعترافه : بحجيتهما ؛ وبعد اعترافه : بحجية الآيات الكثيرة : التي تفيد القطع (مجتمعة) : بأن أوامره ونواهيه ، وأفعاله وتقريراته - كلها : حجة ١٢ .

وهل إنكاره لحجية شيء من أقواله أو أفعاله أو تقريراته - بعد اعترافه بما ذكرنا - : إلا كالقول : بوجود الليل ؛ مع الاعتراف : بطلوع الشمس ١٢ .

\*\*\*

ويدلك على أن إنكار حجية السنة موجب للردة ؛ ما قاله ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله) (١٦) :

«وأما أصول العلم : فالكتاب والسنة . وتنقسم السنة إلى قسمين : أحدهما : إجماع تنقله الكافة عن الكافة . فهذا من الحجج القاطعة للأعداء : إذا لم يوجد هناك خلاف ؛ ومن رد إجماعهم : فقد رد نصاً من نصوص الله ، يجب استتابته عليه وإراقة دمه إن لم يتب . - : لخروجه عما أجمع عليه المسلمون ، وسلوكه غير سبيل جميعه .» .

«(والضرب الثاني) - من السنة - : خبر الأحاد الثقات الأثبات ، المتصل

(١٦) ج ٢ ص ٣٣ .

الإسناد . فهذا يوجب العمل عند جماعة علماء الأمة : الذين هم الحجّة والقُدوة .  
ومنهم من يقول : إنه يوجب العلم والعمل جميعاً . هـ .

**فانظر إلى قوله في الضرب الأول - :** تجد : أنه قد حكم على من رد السنة المتواترة بالارتداد . وليس ذلك إلا : لإنكاره حجية السنة - من حيث هي سنة - بعد تيقن صدورها عن النبي ﷺ بطريق التواتر ؛ لا : لإنكاره أن التواتر - في ذاته - مفيد للعلم ؛ بقطع النظر عن كون المتواتر سنة أم غيرها . وإلا : لزم أن يرتد من ينكر وجود بغداد (مثلاً) الثابت بالتواتر .

**وقال ابن حزم في كتابه : (الإحكام ، في أصول الأحكام) . - في أثناء الاستدلال على حجية السنن (١٧) - :**

«**وقال تعالى : ﴿وما اختلفتم فيه من شيء - من شيء - فحكمه إلى الله﴾ (١٨) . فوجدنا الله تعالى : يردنا إلى كلام نبيه (ﷺ) ؛ على ما قررناه آنفاً .**

«**فلم يسع مسلماً يقر بالتوحيد : أن يرجع - عند التنازع - إلى غير القرآن والحبر عن رسول الله ﷺ ؛ ولا أن يأبى عما وجد فيها .**

«**فإن فعل ذلك - بعد قيام الحجّة عليه - : فهو فاسق .**

«**وأما من فعله مستحلاً للخروج عن أمرهما ، وموجباً لطاعة أحد دونهما - : فهو كافر ؛ لا شك عندنا في ذلك . وقد ذكر محمد بن نصر المتروزي : أن إسحق بن راهويه ، كان يقول : من بلغه عن رسول الله ﷺ خبر يقر بصحته ؛ ثم رده - بغير تقيّة - : فهو كافر .**

«**ولم نحتج في هذا بإسحق ؛ وإنما أوردناه : لئلا يظن جاهل أننا منفردون بهذا القول .**

«**وإنما احتجنا - في تكفيرنا : من استحل خلاف ما صح عنده عن رسول**

(١٧) ج ١ ص ٩٩ .

(١٨) سورة الشورى (١٠) .

الله ﷻ . - : بقول الله تعالى مخاطباً لنبيه ﷺ : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ . هذه الآية : كافية لمن عقل وحذر ، وأمن بالله واليوم الآخر ؛ وأيقن : أن هذا العهد عهد ربه تعالى إليه ، ووصيته (عز وجل) الواردة عليه .»

«فليقتن الإنسان نفسه ؛ فإن وجد في نفسه مما قضاه رسول الله ﷺ ، في كل خبر يصححه - مما قد بلغه - أو وجد نفسه غير مسلمة لما جاءه عن رسول الله ﷻ ؛ ووجد نفسه مائلة إلى قول فلان وفلان ، أو إلى قياسه واستحسانه ؛ أو وجد نفسه تحكّم فيما نازعت فيه ، أحداً دون رسول الله ﷻ - : من صاحب فمن دونه . - : فليعلم : أن الله قد أقسم (وقوله الحق) : أنه ليس مؤمناً . وصدق الله تعالى . وإذا لم يكن مؤمناً : فهو كافر ؛ ولا سبيل إلى قسم ثالث . وليعلم : أن كل من قلّد - : من صاحب أو تابع ؛ أو مالكاً وأبا حنيقة والشافعي وسفيان والأوزاعي وأحمد وداود . (رضي الله عنهم) - : متبرئون منه في الدنيا والآخرة ، ويوم يقوم الأشهداء .»

ثم قال (١٩) : وقال تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم : تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول . رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً ﴾ (٢٠) . فليقتن الله (الذي إليه المعاد) أمرؤ على نفسه ؛ ولتوجل نفسه عند قراءة هذه الآية ؛ وليشتد إشفاقه : من أن يكون مختاراً للدخول تحت هذه الصفة المذكورة : المذمومة الموبقة ، الموجبة للنار . فإن من ناظر خصمه في مسألة من مسائل الديانة وأحكامها (التي أمرنا بالتفقه فيها) ، فدعاه خصمه : إلى ما أنزل الله تعالى ، وإلى كلام الرسول ؛ فصدّه عنهما ، ودعاه : إلى قياس ، أو إلى قول فلان وفلان . - : فليعلم : أن الله (عز وجل) قد سماه منافقاً .»

(١٩) ص ١٠١ .

(٢٠) سورة النساء (٦١) .

**وقال (٢١) :** «ولو أن امرأ قال : لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن ؛ لكان كافراً بإجماع الأمة ؛ ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل ، وأخرى عند الفجر . لأن ذلك هو : أقل ما يقع عليه اسم صلاة ؛ ولا حد للأكثر في ذلك .»

**«وقائل هذا : كافر مشرك ، حلال الدم والمال . وإنما ذهب إلى هذا بعض غالية الرافضة : ممن قد اجتمعت الأمة على كفرهم . وبالله التوفيق .»**  
«ولو أن امرأ لا يأخذ إلا بما اجتمعت عليه الأمة فقط ؛ ويترك كل ما اختلفوا فيه - : مما قد جاءت فيه النصوص . - : لكان فاسقاً بإجماع الأمة .»  
**«فهاتان المقدمتان : توجبان - بالضرورة - الأخذ بالنقل .»** . اهـ .

\* \* \*

**«هل أنكر بعض أئمة معتزلة البصرة حجية السنة؟»**

**ولعل قائلًا يقول :** لقد أطلت الكلام في إثبات ضرورة حجية السنة ؛ مع أن الواقع يكذبك ، ويكذب من نقلت عنهم ذلك . - :  
فلقد فهم الأستاذ الحضري (عليه رحمة الله) - في كتابه : (تاريخ التشريع الإسلامي) . - مما نقله عن كتاب (جماع العلم) للإمام الشافعي (رضي الله عنه) - : أن بعض أئمة معتزلة البصرة ينكر حجيتها .  
وقد تبع الحضري - في ذلك - كثير من الكاتبيين (٢٢) في عصرنا ؛ فقرروا ذلك أيضاً .

(٢١) ج ٢ ص ٨٠ .

(٢٢) كالأستاذة أصحاب مذكرة تاريخ التشريع الإسلامي (ص ٢٠٢ - ٢٠٣) والأستاذ عبد الوهاب خلاف في بحثه القيم الذي نشر في (مجلة القانون والاقتصاد : ص ٧٤ ع ٦٠٠) تحت عنوان : (السلطات الثلاث في الإسلام) . والأستاذ محمد أبي زهرة في مقدمة كتابه : (الملكية ونظرية العقد) - ص ٢٦ - ؛ ولكنه قد نص على أن المفهوم من كلام الشافعي ، هو : أن بعض المعتزلة ينكر الاحتجاج بالسنة ما لم تكن بياناً للقرآن .

## وإليك ما قاله الخضري (٢٣) :

«أما عن النقطة الأولى (يعني: كون السنة أصلاً من أصول التشريع، مكملاً للقرآن) : فإن قوماً رفضوا السنة كلها؛ واقتصروا على القرآن وحده.»  
«وقد عقد الشافعي (رحمه الله) باباً - في الجزء السابع (٢٤) : من كتابه الموسوم: بالأم - عنوانه : «باب حكاية أقوال الطائفة : التي ردت الأخبار كلها.» . حكي فيه قولهم ، والحجاج لهم على لسان رجل منهم قال له : «أنت عربي ؛ والقرآن نزل بلسان من أنت منهم ؛ وأنت أدري بحفظه ؛ وفيه لله فرائض أنزلها ، لو شك شك - قد تلبّس عليه القرآن بحرف منها - : استتبتّه ؛ فإن تاب ، وإلا : قتلته.» وقد قال الله (عز وجل) في القرآن : (تبييناً لكل شيء) . فكيف جاز عند نفسك أو لأحد ، في شيء فرضه الله - : أن يقول مرة : الفرض فيه عام ؛ ومرة : الفرض فيه خاص ؛ ومرة : الأمر فيه فرض ؛ ومرة : الأمر فيه دلالة ؛ وإن شاء : ذو إباحة .» (٢٥) .

«وكثر ما فرقت بينه من هذا عندك حديث ترويه (٢٥) عن رجل عن آخر ، أو حديثان أو ثلاثة ؛ حتى تبلغ به رسول الله ﷺ . وقد وجدتك ومن ذهب مذهبك : لا تبرئون أحداً لقيتموه وقدمتموه في الصدق والحفظ ، ولا أحداً لقيتُ ممن لقيتم - : من أن يغلط وينسى ويخطئ في حديثه . بل وجدتم تقولون لغير واحد منهم : أخطأ فلان في حديث كذا ، وفلان في حديث كذا . ووجدتم تقولون (٢٦) - لو قال رجل لحديث (أحلتكم به وحرمتكم) من علم الخاصة : لم يقل هذا رسول الله ﷺ ؛ إنما أخطأتم أو من حدثكم ، وكذبتم أو من حدثكم . - لم

(٢٣) ص ١٩٥ - ١٩٩ .

(٢٤) ص ٢٥٠ (أو ص ١٣ - ١٤ من جماع العلم الذي صححه الشيخ شاکر) .

(٢٥) هكذا نقل الخضري هذه العبارة ؛ وهي موافقة لطبعة الأم ، وكذا لطبعة جماع العلم للأستاذ أحمد شاکر ، إلا في قوله : كثر . فقد تنبه (حفظه الله إلى أن الصواب : أكثر . أقول : ومعنى العبارة غير ظاهر ، ولعل الصواب : «وأكثر ما فرقت به من هذا - عندك - حديث ترويه.»

(٢٦) كذا في طبعتي الأم وجماع العلم . ولعلها زائدة من النسخ .

تستتيبوه ، ولم تزيدوا على أن تقولوا له : بئسما قلت .  
«أفيجوز أن يفرَّق بين شيء من أحكام القرآن - وظاهره واحد عند من سمعه - : بخبر من هو كما وصفتم ؟ وتقيمون أخبارهم مُقام كتاب الله ، وأنتم تعطون بها وتمنعون بها؟» .

قال الخضري : «ثم قال (الخصم) : وإذا أقمتم على أن تقبلوا أخبارهم - وفيهم ما ذكرت - : من (٢٧) أمركم بقبول أخبارهم؟ وما جحمتكم فيه على من ردها؟» .  
قال الخضري : «ثم قال (الخصم) : ولا أقبل منها شيئاً إذا كان يمكن فيه الوهم ؛ ولا أقبل إلا ما أشهد به على الله ، كما أشهد بكتابه : الذي لا يسع أحداً الشك في حرف منه . أو يجوز أن يقوم شيء مقام الإحاطة (٢٨) وليس بها؟» .

قال الخضري : «ويظهر من حكاية هذا القول والحجاج له : أن صاحبه إنما يرد الأخبار التي لا تفيد العلم ؛ - : لجواز الخطأ والنسيان على روايتها . - ولا يرد السنة من حيث هي سنة : حتى لو ثبتت بطريق يفيد العلم (كالسنة المتواترة) : لكان يأخذ بها .»

«لكن : قد صرح - في أثناء رده على هذا المذهب - بما يفيد : أن هناك قوماً ردوا السنة من حيث هي سنة ، وقوماً ردوا السنة ما لم تكن بياناً لنص قرآن . حيث قال (الخصم) .» (٢٩) .

«ولقد ذهب فيه أناس مذهبين : أحد الفريقين : لا يقبل خبراً ، وفي كتاب الله البيان . قلت (المتكلم الشافعي) : فما لزمه؟ قال (الخصم) : أفضي به ذلك إلى عظيم من الأمر ، فقال : من جاء بما يقع عليه اسم صلاة ، وأقل ما يقع عليه

---

(٢٧) كذا في طبعتي الأم وجماع العلم . ولعل الصواب : فن . هذا وزعم الأستاذ أحمد شاکر : أن قوله : وما جحمتكم . على معنى : فما جحمتكم؟ . وأن الشافعي أتى بالواو في موضع الفاء ، كما دته في التفنن في استعمال الحروف ، وإنابة بعضها مكان بعض . وفيه ما فيه .

(٢٨) العلم واليقين .

(٢٩) ج ٧ ص ٢٥٢ (أو ص ٢٧ - ٢٩ من جماع العلم) .

اسم زكاة - : فقد أدى ما عليه ؛ ولا وقت في ذلك ولو صلى ركعتين في كل يوم أو في كل أيام . وقال : ما لم يكن في كتاب الله : فليس على أحد فيه فرض .  
«وقال غيره : ما كان فيه قرآن يقبل فيه الخبر . فقال بقريب من قوله فيما ليس فيه قرآن ؛ فدخل عليه ما دخل على الأول (٢٠) أو قريب منه ؛ ودخل عليه : أن صار إلى قبول الخبر بعد رده ؛ و صار إلى أن لا يعرف ناسخاً ولا منسوخاً ، ولا خاصاً ولا عاماً . وأخطأ (٢١) . قال (٢٢) : ومذهب الضلال في هذين المذهبين واضح .» .

**قال الحضري :** ولم يظهر لنا الشافعي شخصية من كان يرى هذا الرأي ، ولا أبانه لنا التاريخ . إلا أن الشافعي - في مناظرته لأصحاب الرأي الآتي (يعني : الذين يردون خبر الخاصة .) - قد صرح : بأن صاحب هذا المذهب (يعني : من يرد الأخبار كلها .) منسوب إلى البصرة . وكانت البصرة : مركزاً لحركة علمية كلامية ؛ ومنها نبعت مذاهب المعتزلة : فقد نشأ بها كبارهم وكتابهم ؛ وكانوا معروفين بمخاصمتهم لأهل الحديث . ففعل صاحب هذا القول منهم .  
«وقد تأيد عندي هذا الظن : بما رأيته في الكتاب الموسوم : بتأويل مختلف الحديث ؛ لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (المتوفى سنة ٢٧٦) . فقد قال في أوله :»

«أسعدك الله تعالى بطاعته ، وحاطك بكلاءته ، ووفقك للحق برحمته ؛ وجعلك من أهله . فإنك كتبت إلي تعلمني ما وقفت عليه : من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتهانهم ، وإسهابهم في الكتيب يذمهم ، ورميم يحمل الكذب ورواية المتناقض ؛ حتى وقع الاختلاف ، وكثرت النحل ، وتقطعت العصم ، وتعادى

(٢٠) هذه الكلمة غير موجودة في طبعة الام : وقد زادها الأستاذ الحضري والأستاذ أحمد شاكر - : لأن صحة الكلام متوقفة عليها .

(٢١) ذكر الأستاذ أحمد شاكر : أن هذا مخالف للمخطوط ؛ إذ هو : والخطأ ومذهب الضلال الخ .

(٢٢) ذكر الأستاذ أحمد شاكر : أن هذا مخالف للمخطوط ؛ إذ هو : والخطأ ومذهب الضلال الخ .

المسلمون ، وأكفر بعضهم بعضاً ، وتعلق كل فرقة منهم لمذهبه بجنس من الحديث .»

**قال الخضري :** «ثم ساق ما تتمسك به الفرق (التي يخالف بعضها بعضاً) : من الحديث . وأتى بعد ذلك بطعون شديدة ضد أهل السنة ؛ عبارات تشبه ما يؤثر عن النظام والجاحظ : من بلغاء المتكلمين . ثم ذكر - في الباب الثاني - طعنه على المتكلمين وعابهم : بأنهم أكثر الناس اختلافاً مع ما يدعونه : من معرفة القياس ، وإعداد آلات النظر - : فأبو الهذيل العلاف يخالف النظام ؛ والنجار يخالفهما ؛ وهشام بن الحكم يخالفه ؛ وكذلك ثمامة بن أشرس ؛ الخ . ليس منهم واحد إلا وله مذهب في الدين : يدان برأيه ، وله عليه تبع . ثم وصف النظام بقبيح من القول ، وعدد ما عابه عليه أصحابه ؛ وذكر له - من المسائل الفقهية - ما خالف فيه الإجماع : كقوله : إن ألفاظ الكنايات لا يقع بها طلاق وإن نواه ؛ وإن النوم - على أي حال - لا ينقض الوضوء . وذكر ما عاب به النظام كبار المفتين : من فقهاء الصحابة . ثم ذكر أبا الهذيل ، ووصفه - كذلك - بالقبيح ؛ وعبيد الله بن الحسن قاضي البصرة ، الذي يقول : إن كل مجتهد مصيب حتى في الأصول . وبعد ذلك ذكر أصحاب الرأي (٣٣) وطلبهم : مبتدئاً بالإمام أبي حنيفة (رحمه الله) ، وذكر له مسائل خالف فيها النصوص . ثم تكلم عن الجاحظ ، وذكر حطه على أهل السنة ، واستهزاه بكثير مما روه . ثم ذكر أصحاب الحديث ، ووصفهم بأحسن ما يوصف به المسلمون . ثم قال : وقد يعيبهم الطاعنون : بحملهم الضعيف ، وطلبهم الغرائب ؛ وفي الغريب الداء . ولم يحملوا الضعيف والغريب : لأنهم رأوها حقاً ؛ بل جمعوا الغث والسمين ، والصحيح والسقيم : ليميزوا بينهما ، ويدلوا عليهما . وقد فعلوا ذلك . ثم ذكر بعد ذلك ما وضع الكتاب له ؛ وهو : الإجابة عن الأحاديث التي زعم المتكلمون : أنها متناقضة ، أو أنها تناقض الكتاب الكريم .»

**قال الخضري :** «ومن ذلك يفهم : أن غارة شعواء شنت في هذا العصر (الذي كتب فيه الشافعي رسالته) أو قبل ذلك بقليل ؛ من المتكلمين - على أهل السنة . وأكثر المتكلمين كان بالبصرة : فمن المؤكد : أن يكون الذي ناظر الشافعي من هؤلاء .»

**ثم قال :** «هذا الرأي اختفى : بما صدم به - : من قوة أصحاب الحديث . - ؛ وانتصر مذهب الاعتماد على السنة بصفتها أصلاً من أصول التشريع الإسلامي بعد القرآن» . اه كلام الأستاذ الخضري .  
فأنت تراه يفهم من كلام الشافعي : «أن بعض الأئمة كان ينكر الحجية ، وأنه بصري» . ثم يترجح في ظنه أنه من المعتزلة ويقوي هذا الظن : بما نقله عن ابن قتيبة .

\* \* \*

**فأقول :** ليس في كلام الشافعي ، ولا في كلام من جادله - : ما يفيدنا قطعاً أو ظناً : بأن بعض الأئمة كان ينكر حجية السنة من حيث هي سنة . وإنما كان ينكرها من حيث عدم إمكان ثبوتها على وجه الإحاطة ؛ كما ثبت القرآن . فهو يرد خبر الواحد والمتواتر : لأنهما عنده لا يفيدان القطع والإحاطة : بأن الحديث صدر عن الرسول ؛ وسواء - في كل منهما - : أكان الخبر مبيناً للكتاب أم كان مستقلاً بإفادة حكم ليس فيه .

**أما أنه كان يرد المتواتر :** فلأن مناظر الشافعي - بعد أن اقتنع بالحجج التي ذكرها الشافعي - أخذ يقرر : أن أصحابه لهم مذهبان . (الأول) : أنه لا يقبل الخبر . فقال له الشافعي : فما لزمه؟ قال : أفضى به ذلك إلى عظيم من الأمر ، فقال : من جاء بما يقع عليه اسم صلاة ؛ إلى آخر ما قال . فأنت تراه يقرر : أن أصحاب هذا المذهب يلزمهم : عدم القول بعدد ركعات الصلاة : الثابت بالتواتر .  
**وأما أنه ينكر المبين :** فلما ذكره أولاً : من أن القرآن قطعي الثبوت يكفر منكر حرف منه ؛ ولا يجوز تبين القطعي ، والتفرقة بين ألفاظه في الدلالة - : بما هو

ظني الثبوت ، لا كفر في إنكار ثبوته .

وإذا لم يجز العمل بالتواتر ، ولا بالمبين - : لم يجز بخبر الواحد ، ولا بالمستقل في الإفادة - من باب أولى .

فهذا : معنى رد الأخبار كلها : فهو يردها من حيث احتمال الخطأ والسهو والكذب ، على الرواة : وإن بلغوا عدد التواتر ؛ على زعمه .

**ولا ينكر حجية السنة من حيث هي سنة :** بحيث لو كان معاصراً للنبي ، وسمع قوله ، أو رأى فعله - : لاحتج بذلك .

وسنذكر - فيما سيأتي - بعض ما يفيد ذلك : من كلام الشافعي ومناظره .  
**ولقد اعترف الأستاذ الحضري :** بأن الظاهر - من حكاية القول ، والحجاج له - : أن الخصم لا ينكر حجية السنة .

إلا أنه تمسك بعد ذلك بقول الخصم - بعد الاقتناع بحجج الشافعي - : «ولقد ذهب فيه أناس مذهبين ؛ أحد الفريقين : لا يقبل خبراً ، وفي كتاب الله البيان .» الخ .

**وأقول :** ليس معنى هذا : «أنه لا حجة في الواقع إلا كتاب الله : لأنه يغنيننا عما سواه - من الحجج - في بيان الأحكام . وأما السنة من حيث هي سنة : فليست بحجة أصلاً : لا مبينة ولا مستقلة .» ؛ كما فهمه الحضري من كلامه .

**بل المعنى :** أن السنة حجة في الواقع ، إلا أنه لما لم يمكن لأحد (لم يشاهد النبي ﷺ) الجزمُ بصدورها عنه : لاحتمال خطأ الرواة وكذبهم في كل خبر حتى المتواتر . - : لم يصح له إثبات حكم بشيء منها ، ووجب عليه الاعتماد على الكتاب : المتيقن ثبوته وحده ؛ وعلى ما فيه - من البيان - فقط : للضرورة . ولا يكلفه الله - حينئذ - بالعمل بمبين آخر - من السنة - : لعجزه عن العلم بثبوته ؛ ولا تكليف إلا بما علم ؛ على زعمه .

**فمعنى قوله :** «وفي كتاب الله البيان» . - : أن البيان الواجب في حقنا اتباعه (معشر الذين لم يشاهدوا النبي) ، هو : الذي في كتاب الله فقط ؛ وأما بيان السنة :

فاتباعه ساقط عنا: لعذرنا وعدم تمكننا من الإحاطة به .

\* \* \*

**فإن قلت:** فقد ذكر الشافعي في أثناء الحجاج - مما لم ينقل الأستاذ الحضري - : آيات تثبت حجية السنة (٢٤) . ولا يكون ذلك إلا إذا كان الخصم يناع فيها، خصوصاً: وأن الخصم كان يجادله في بعضها (٢٥) .

**قلت:** إنما قصد الشافعي (رضي الله عنه) - بذلك - : التمهيد لإثبات وجوب العمل بالخبر، والاعتماد على رواية الثقات .

**وذلك:** بأن يثبت له أولاً: أن حجية السنة ليست قاصرة على من عاصر النبي ﷺ؛ بل هي: حجة عليهم، وعلى من بعدهم إلى يوم القيامة . ثم: يبين له: أنه لا يعقل أن يوجب الله العمل بالسنة على من بعد الصحابة، ثم لا يعتبر لإثباتها طريقاً من الطرق . ثم: يبين له: أن لا طريق إلا الرواية .

**ويدلك على ذلك:** أنه - بعد أن ذكر الآيات - أخذ الجدل يتجه إلى المقصود . - :

**حيث قال الخصم:** «إنه لبيّن في التنزيل: أن علينا فرضاً أن نأخذ الذي أمرنا به، وننتهي عما نهانا رسول الله ﷺ.» . قال الشافعي: «قلت: والفرض علينا وعلى من هو من قبلنا ومن بعدنا واحد؟ قال: نعم . قلت: فإن كان ذلك علينا فرضاً في اتباع أمر رسول الله ﷺ - : أخيط أنه إذا فرض علينا شيئاً: فقد دلنا على الأمر الذي يؤخذ به فرضه .؟ . قال: نعم . قلت: فهل تجد السبيل إلى تأدية فرض الله (عز وجل) في اتباع أوامر رسول الله ﷺ - أو أحد قبلك أو بعدك: ممن لم يشاهد رسول الله ﷺ . - : إلا بالخبر عن رسول الله ﷺ .؟ وإن - في أن لا أخذ ذلك إلا بالخبر - : لما دلني على أن الله أوجب علي أن أقبل عن رسول

(٢٤) انظر الأم (ج ٧ ص ٢٥١) أو جماع العلم (ص ١٧ - ٢١) .

(٢٥) انظر الأم (ج ٧ ص ٢٥١) أو جماع العلم (ص ١٧ - ٢١) .

الله ﷺ . (٣٦) . اه كلام الشافعي .

ولقد نحا ابن حزم - في كتاب الأحكام - مثل هذا النحو في الاستدلال على حجية الأخبار؛ حيث قال (٣٧) - بعد أن استدل بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ؛ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (٣٨) . - :

«والبرهان - على أن المراد بهذا الرد: إنما هو إلى القرآن، والخبر عن رسول الله ﷺ . - : أن الأمة مجمعة: على أن هذا الخطاب متوجه إلينا، وإلى كل من يخلق ويركب روحه في جسده إلى يوم القيامة - : من الجنة والناس . - ؛ كتوجهه إلى من كان على عهد رسول الله ﷺ ، وكل من أتى بعده (عليه السلام) وقبلنا . ولا فرق .»

«وقد علمنا (علم ضرورة): أنه لا سبيل لنا إلى رسول الله ﷺ . وحتى لو شغب مشغب: بأن هذا الخطاب إنما هو متوجه إلى: من يمكنه لقاء رسول الله ﷺ . - : لما أمكنه هذا الشغب في الله عز وجل . إذ لا سبيل لأحد إلى مكالمته تعالى . فبطل هذا الظن، وصح أن المراد بالرد المذكور في الآية (التي نصصنا): إنما هو إلى كلام الله تعالى (وهو: القرآن .) ، وإلى كلام نبيه ﷺ : المنقول على مرور الدهر إلينا، جيلاً بعد جيل .»

«وأيضاً: فليس في الآية ذكر للقاء ولا مشافهة أصلاً؛ (ولا دليل عليه) وإنما فيها: الأمر بالرد فقط . ومعلوم بالضرورة: أن هذا الرد إنما هو تحكيم؛ وأوامر الله تعالى وأوامر رسوله ﷺ موجودة عندنا، منقول كل ذلك إلينا؛ فهي: التي جاء نص الآية بالرد إليها؛ دون تكلف تأويل، ولا مخالفة ظاهرة .» . اه .  
ويدلك (أيضاً) على أن الخلاف إنما كان في وجوب العمل بالخبر عن رسول

(٣٦) انظر الأم (ج ٧ ص ٢٥١) أو جماع العلم (ص ٢١ - ٢٢) .

(٣٧) ج ١ ص ٩٧ .

(٣٨) سورة النساء (٥٩) .

الله : من حيث النقل والرواية ؛ لا : من حيث إنه سنة . - : أن الشافعي (قبل الاستدلال بالآيات) أبطل مذهب الخصم : بما ليس فيه إثبات لحجية السنة ؛ بل : بما يتضمن أن الخصم معترف بها . وقد اقتنع الخصم بما ذكره ، ورجع عن مذهبه ؛ غير أنه طلب من الشافعي المزيد من الحجج : فذكر له الآيات وما يترتب عليها . وإليك ما قال (٣٩) (رضي الله عنه ، ونفع الأمة بعلمه) :

«فقلت له : من علم اللسان الذي به كتاب الله ، وأحكام الله - : دله علمه بهما على قبول أخبار الصادقين عن رسول الله ﷺ ، والفرق (٤٠) بين ما دل رسول الله ﷺ على الفرق بينه : من أحكام الله . - وعلم بذلك مكان رسول الله ﷺ - إذ كنت لم تشاهده . - خبر الخاصة وخبر العامة . قال : نعم . قلت : فقد رددتها . إذ كنت تدين بما تقول . قال : أفَتُوجِدُنِي مثلَ هذا : بما تقوم بذلك الحجة في قبول الخبر . ؟ فإن أوجده : كان أزيد في إيضاح حجتك ، وأثبتت للحجة على من خالفك ، وأطيب لنفسي من رجح من قوله لقولك .» . اهـ .

**فانظر إلى هذا الكلام :** فإنك لا تجد فيه استدلالاً على حجية السنة . وتأمل في قوله : «إذ كنت لم تشاهده» . - : فإنه يتضح لك الأمر ، ويتبين لك : أن الخصم معترف : بأنه لو شاهد الرسول ، وسمع قوله - : لوجب عليه العمل به . - وأن الشافعي يقول له : إن الذي يقوم مقام المشاهدة لرسول الله ﷺ ، هو :

(٣٩) ٧ ص ٢٥٠ (أو جماع العلم ص ١٦ - ١٧) .

(٤٠) كذا في نسخة الأم ، وفي جماع العلم . وقد شك في صحتها مصحح الأم ؛ بيد أن الأستاذ أحمد شاكر جزم بصحتها ، ووجه ذلك : بما لم يرق في نظري ، ولم يقبله فهمي . ولعل الصواب : «بالفرق» . ويكون متعلقاً بقوله : «أخبار» . ويكون المعنى : دل علمه باللسان والأحكام على قبول أخبار الصادقين - عن رسول الله - : بالفرق بين الأدلة التي دل رسول الله ﷺ على الفرق بينها - : بأن يبين أن عاماً منها (مثلاً) باق على عمومها وعماماً آخر مخصوص ؛ وأمرأ من الأوامر للوجوب ، وآخر للندب . وهكذا . وقوله : «من أحكام الله» . بيان لما دل على تقدير مضاف ؛ أي : من أدلة أحكام الله . وقوله : «مكان» . (بمعنى : بدل) . مفعول ثانٍ لعلم ؛ وقوله : «خبر الخاصة» الخ . مفعول أول ؛ وقوله : «إذ كنت لم تشاهده» . علة للعلم المذكور ، معترضة بين مفعوليه ؛ وفيه : التفات من الغيبة إلى الخطاب ؛ كما لا يخفى .

خير الخاصة ؛ وخير العامة ؛ فيجب العمل بهما .

ولو كان الخصم ينكر وجوب العمل بالسنة عند المشاهدة - : لما تم الدليل للشافعي ، ولما أذعن له الخصم . حيث إن الدليل مبني على مقدمة لا يسلم بها الخصم . ولو كان الأمر كذلك : لوجب الاستدلال بالآيات قبل هذا الدليل .  
وأما مناقشة الخصم للشافعي في الاستدلال بالآيات - : فليس : لأنه ينكر الحجية ؛ وإنما : ليفهم : أهذه الآيات بخصوصها تدل على الحجية ، أم لا ؟ .  
ومما يدل ذلك - : من كلام الشافعي . - على أنه لا نزاع في حجية السنة ؛ قوله في صدر كتاب جماع العلم :

«لم أسمع أحداً - نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علم - : يخالف في أن فرض الله (عز وجل) : اتباع أمر رسول الله ﷺ ، والتسليم لحكمه . - : بأن الله (عز وجل) لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه . - وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ ؛ وأن ما سواهما تبع لهما ؛ وأن فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا - في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ - : واحد .»  
«لا يختلف - : في أن الفرض والواجب : قبول الخبر عن رسول الله ﷺ . -

إلا فرقة بأصاف قولها إن شاء الله .» . اهـ .

فقد ذكر الشافعي (رحمه الله) في هذه العبارة ، أموراً :

الأول : أن اتباع أمر الرسول ، والتسليم لحكمه : واجب .

الثاني : أنه لا يلزم قول - بكل حال - إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ؛ وأن

ما سواهما : تبع لهما .

الثالث : أن الله قد أوجب على من في عصر الشافعي ، وعلى من بعده ومن

قبله - : قبول الخبر عن رسول الله ﷺ .

ثم : تراه عند حكاية الخلاف - أفرد الأمر الأخير ، فقال : «لا يختلف في

أن الفرض والواجب قبول الخبر» الخ .

ولو كان الأمر الأول موضوع خلاف - لقال : «لا يختلف في أن الفرض

والواجب : اتباع أمر رسوله ، والتسليم لحكمه ، وقبول الخبر عنه . - إلا فرقة .  
ولكان الأخصر له من ذلك كله : أن يقول - بعد قوله : « وأن الفرض علينا وعلى  
من بعدنا وقبلنا - في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ - واحد . - : إلا فرقة .

**لكنه لما رأى :** أنه لو ذكر هذه العبارة المختصرة ؛ لانسحب الاستثناء على جميع  
المسائل التي ذكرها . - مع أن الواجب قصره على الأخير فقط : إذ لا خلاف  
في وجوب اتباع أمر الرسول . - : عدل عنها إلى العبارة المطولة : الدافعة لذلك .  
ثم : إنه أتى - بعد ذلك - بعبارة أصرح ؛ حيث قال (٤١) :

« ثم تفرق أهل الكلام - في تثبيت الخبر عن رسول الله ﷺ - تفرقاً متبايناً :  
فتفرق غيرهم - : ممن نسبته العامة إلى الفقه . - فيه تفرقاً . أما بعضهم : فقد أكثر  
من التقليد ، والتخفيف من النظر ، والغفلة ، والاستعجال بالرياسة . وسأمثل  
لك - من قول كل فرقة عرفتها - مثلاً : يدل على ما وراءه ؛ إن شاء الله .  
**فانظر إلى قوله :** « ثم تفرق أهل الكلام في تثبيت الخبر عن رسول الله ﷺ » .  
- تعلم : أن الخلاف إنما هو : في هل يمكن تثبيت الخبر ، أو لا ؟ . لا : في حجية  
السنة .

هذا . ثم : إنك تلاحظ أن الشافعي إذا أراد التكلم في حجية السنة - : لم يعبر بكلمة :  
« خبر » ؛ وإنما يعبر : بالسنة أو أمر الرسول أو فعله ، أو نحو ذلك . ( كما هو صنيعه  
في الرسالة ) وإذا أراد التكلم في الطريق : عبر : بالخبر عن رسول الله . ( كما صنع  
هنا ) . ولا تجدد - في كلامه هنا - تعبيراً : يشعر بالاختلاف في السنة .

وسننقل لك عنه - في الباب الثاني - تصريحه بإجماع المسلمين على حجية  
السنة (٤٢) .

\*\*\*

(٤١) ج ٧ ص ٢٥٠ (أو ص ١٢ من جماع العلم) .  
(٤٢) وانظر التعليقة رقم ٢ (ص ٥٠٥) .

## مناظر الشافعي : إن كان منكراً للحجية فليس معترلياً

ولو فرضنا جدلاً : أن هذا الخصم كان ينكر حجية السنة ؛ فلا يصح القول : بأنه من المعتزلة ؛ كما ذهب إليه الحضري . - :

فإنه لم ينقل في كتب الأصول ، ولا في كتب التوحيد ، والفرق - : أن أحداً من المعتزلة أنكر حجيتها .

وكل ما في الأمر : أن الإمام أبا منصور البغدادي (المتوفى سنة ٢٩٩هـ) ذكر في كتابه (أصول الدين) (٤٣) : «أن النظام زعم : أنه لا حجة في الخبر المتواتر ؛ وأجاز وقوعه كذباً» . وذكر فيه أيضاً (٤٤) : «أن النظامية قالوا : يجوز أن تجتمع الأمة على الخطأ . فإن الأخبار المتواترة لا حجة فيها : لأنه يجوز أن يكون وقوعها كذباً . فطعنوا في الصحابة» .

وذكر في كتابه (الفرق ، بين الفرق) (٤٥) : «أن النظام أنكر الحجة من الأخبار : التي لا توجب العلم الضروري» .

ثم ذكر عنه (٤٦) : «أن الخبر المتواتر - مع خروج ناقله عند سماع الخبر عن الحصر ، ومع اختلاف هم الناقلين واختلاف دواعيهم - : يجوز أن يقع كذباً . مع قوله : بأن من أخبار الأحاد ، ما يوجب العلم الضروري» .

وأن صاحب المواقف ذكر (٤٧) : «أن النظامية قالوا : إن التواتر يحتمل الكذب . وأنهم مالوا : إلى الرفض ووجوب النص على الإمام ، وثبوتهم . لكن كتبه عمر . وأن الأسوارية وافقوا النظامية فيما ذهبوا إليه» .

وأن الإمام الرازي : نقل عن النظامية - في كتابه (اعتقادات فرق المسلمين

(٤٣) ص ٢٠ .

(٤٤) ص ١١ .

(٤٥) ص ١٢٤ .

(٤٦) ص ١٢٥ .

(٤٧) ص ٤١٦ (أوج ٣ ص ٢٨٤ من شرح المواقف)

والمشركين) (٤٨) - : «القول : بأن خبر الواحد ليس بحجة .» .  
وليس في هذه النقول ما يفيد : أن النظامية ومن وافقهم ينكرون حجية السنة  
من حيث هي سنة .

بل : فيما نقله صاحب المواقف عنهم - : من وجوب النص على الإمام ،  
وثبوته ، وكتمان عمر له . - ما يفيدك : أنهم يقولون بحجية السنة .  
وفي تعليلهم عدم حجية المتواتر - : باحتمال كذب المخبرين البالغين حد  
التواتر . - : دليل لك على أنهم إنما أنكروا حجية المتواتر : من ناحية الطريق ؛ لا :  
من ناحية صدوره عن النبي ﷺ .

وليس في كلام ابن قتيبة (رحمه الله) : ما يصح الاستناد إليه في أن أحد المعتزلة  
أنكر حجية السنة من حيث هي سنة . وكل ما يفهم منه : أن المعتزلة لم تر  
الاحتجاج بما كان يرويه غيرهم (من الفرق) : لاحتمال كذبهم في ذلك ، أو لأنه  
متناقض ، أو مناف لما ذهبوا إليه : من نفي الصفات . - لا : لأنه قول الرسول  
ﷺ .

وكيف : وابن قتيبة نفسه يعترف : بأنهم كانوا يتسكون بالأحاديث كغيرهم .  
حيث يقول (٤٩) : «وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث» ؟ .  
وابن قتيبة قد انتقد أبا حنيفة (رحمه الله) بمثل ما انتقده المعتزلة ؛ فهل معنى  
هذا : أن أبا حنيفة كان ينكر الاحتجاج بالسنة ؟ .

\*\*\*

ثم أقول : إن ابن حزم قد نسب إنكار حجية السنة إلى بعض غالبية الروافض ؛  
وصرح : بأنهم ممن قد اجتمعت الأمة على كفرهم . كما تقدم (٥٠) .

(٤٨) ص ٤١ .

(٤٩) ص ٣ .

(٥٠) ص ٢٥٦ .

ثم : إن البغدادي قد ذكر في أصول الدين (٥١) : «أن الخوارج أنكروا حجية الإجماع والسنن الشرعية ؛ وقد زعموا : أنه لا حجة في شيء من أحكام الشريعة إلا من القرآن . ولذلك : أنكروا الرجم والمسح على الخفين : لأنهما ليسا في القرآن ؛ وقطعوا السارق في القليل والكثير : لأن الأمر بقطع السارق - في القرآن - مطلق . ولم يقبلوا الرواية في نصاب القطع ، ولا الرواية في اعتبار الحرز فيه .» . وذكر أيضاً : «أن الروافض قالوا : لا حجة اليوم في القياس والسنة ، ولا في شيء من القرآن . لدعواهم وقوع التحريف فيه من الصحابة .» .

**فالخوارج - على ما يؤخذ من كلامه - : إنما ينكرون صحة الاستدلال بالأخبار كلها : من حيث الطريق والرواية ؛ لا : من حيث الصدور من النبي ﷺ . فيكونون كالنظامية . - بل : المشهور عنهم : أنهم إنما ينكرون الأحاديث التي ظهرت بعد الفتنة . كما تقدم (٥٢) .**

**وأما الروافض الذين نقل عنهم ما نقل - : فلا شك في كفرهم ؛ كما هو ظاهر من كلامه .**

ثم : إن الجلال السيوطي قد بين : أن من الناس من كان ينكر حجية السنة ؛ حيث قال - في صدر كتابه : (مفتاح الجنة) . - :

**«اعلموا (يرحمكم الله) : أن من العلم كهيئة الدواء ، ومن الآراء كهيئة الخلاء : لا تذكر إلا عند داعية الضرورة . وأن مما فاح ربحه في هذا الزمان - وكان دارساً (بحمد الله تعالى) منذ أزمان - هو : أن قائلاً رافضياً زنديقاً ، أكثر في كلامه : أن السنة النبوية ، والأحاديث المروية ؛ (زادها الله علواً وشرقاً) لا يحتاج بها ، وأن الحجة في القرآن خاصة . وأورد على ذلك حديث : (ما جاءكم عني - : من حديث . - فاعرضوه على القرآن : فإن وجدتم له أصلاً فخذوا به ، وإلا فردوه .) .**

(٥١) ص ١٩ .

(٥٢) ص ٢٤٨ .

هكذا سمعت هذا الكلام بحملته منه ، وسمعه منه خلانق غيري . (فمنهم) : من لا يلقى لذلك بالأ . (ومنهم) : من لا يعرف أصل هذا الكلام ، ولا من أين جاء .

«فأردت : أن أوضح للناس أصل ذلك ، وأبين بطلانه وأنه من أعظم المهالك .»

«فاعلموا (رحمكم الله) : أن من أنكر كون حديث النبي ﷺ قولاً كان أو فعلاً - بشرطه المعروف في الأصول - حجة : كفر وخرج عن دائرة الإسلام ، وحشر مع اليهود والنصارى ، أو مع من شاء الله : من فرق الكفرة . روى الإمام الشافعي (رضي الله عنه) يوماً حديثاً ، وقال : إنه صحيح . فقال له قائل : أتقول به يا أبا عبد الله ؟ . فاضطرب وقال : يا هذا ، أرايتني نصرانياً؟ أرايتني خارجاً من كنيسة؟ أرايت في وسطى زناراً؟ أروي حديثاً عن رسول الله ﷺ ولا أقول به؟! .»

«وأصل هذا الرأي الفاسد : أن الزنادقة ، وطائفة من غلاة الرافضة - ذهبوا : إلى إنكار الاحتجاج بالسنة ، والاقتصار على القرآن . وهم في ذلك مختلفو المقاصد :»

«فمنهم : من كان يعتقد أن النبوة لعلي ، وأن جبريل (عليه السلام) أخطأ في نزوله إلى سيد المرسلين ﷺ . تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .»

«ومنهم : من أقر للنبي ﷺ بالنبوة ؛ ولكن قال : إن الخلافة كانت حقاً لعلي ؛ فلما عدل بها الصحابة عنه إلى أبي بكر (رضي الله عنهم أجمعين) - قال هؤلاء المخذولون (لعنهم الله) : كفروا حيث جاروا وعدلوا بالحق عن مستحقه . وكفروا (لعنهم الله) علياً (رضي الله عنه) أيضاً ؛ لعدم طلبه حقه . فبنوا على ذلك رد الأحاديث كلها : لأنها عندهم (بزعمهم) من رواية قوم كفار . فإننا لله وإنا إليه راجعون .»

«وهذه آراء ما كنت أستحل حكايتها لولا ما دعت إليه الضرورة : من بيان أصل هذا المذهب الفاسد : الذي كان الناس في راحة منه من أعصار . وقد كان

أهل هذا الرأي : موجودين بكثرة في زمن الأئمة الأربعة فمن بعدهم ؛ وتصدى الأئمة الأربعة وأصحابهم - في دروسهم ، ومناظراتهم ، وتصانيفهم - للرد عليهم .» . اهـ .

ثم : إنه قد حكي عن أبي عاصم (٥٣) : «أنه سأل أبا حنيفة فقال : إني سمعت هذه الكتب (يعني : الرأي .) فمن تأمرني أن أسمع الآثار؟ قال : فمن كان عدلاً في هواه ؛ إلا الشيعة : فإن أصل عقدهم : تضليل أصحاب محمد ﷺ .» . ثم قال : «هذا الكلام زمن الإمام أبي حنيفة (رضي الله عنه) - في الشيعة : وفاق ما قدمته في الخطبة .» . اهـ .

فالسبوطي - على سعة اطلاعه ، وطول باعه - : لم يذكر لنا في هذه المسألة خلافاً ، إلا من فرقتين : من غلاة الروافض .

أما الفرقة الثانية منهما فلا كلام لنا معها : لأنها تنكر صحة الأحاديث من حيث الطريق ؛ لا أصل الحجية .

وأما الفرقة الأولى ، فهي : التي تخالف في الحجية . وهي : كافرة قطعاً ؛ لإنكارها رسالة محمد ﷺ .

ولا تؤثر مخالفة مثل هذه الفرقة ، في كون حجية السنة ضرورية دينية . كما لا تؤثر مخالفة اليهود والنصارى وغيرهم - من الكفار - في ذلك ، ولا في حجية القرآن نفسه .

\* \* \*

### «مناظر الشافعي : إن كان منكراً للحجية فهو رافضي .»

فإذا ذهبنا إلى ما ذهب إليه الخضري ، وسلمنا له ما فهمه - : من أن المناظر للشافعي إنما كان ينكر حجية السنة . - : فالواجب أن يكون من هؤلاء لا من المعتزلة . ولا مانع من أن هذه الفرقة : كانت تقطن البصرة ؛ وأن يجتمع الشافعي مع أحد أفرادها ويجادله : ليزيل شبهته ، ويرجعه إلى الدين الإسلامي . ومن الجائز

أيضاً: أن يقيم له الحججة من القرآن لأنه معترف به .

\*\*\*

فتلخص لنا من هذا كله: أنه من الجائز أن يكون مناظر الشافعي: ينكر ثبوت السنة بأي طريق من طرق الرواية . **وحينئذ يصح**: أن يكون من الفرقة الثانية التي ذكرها السيوطي ؛ **كما يصح**: أن يكون من النظامية أو الأسوارية . **ويحتمل**: أن يكون ذلك المناظر منكرًا للحججة . **فيتعين**: أن يكون من الفرقة الأولى في كلام السيوطي .

**وعلى كل**: فليس هذا الخلاف مما يؤثر في ضرورة مسألتنا: لأن المخالف في الحجية منكر للرسالة ؛ فليس مؤمناً: فلا تضر مخالفته . **والمنكر** لحججة الخبر: ينازع في مسألة أخرى .

\*\*\*

وإذ ظهر لك الأمر ، ووضح كفلق الصباح - تبين لك: أنه لا يصح لأحد من المسلمين ، أن يزعم: أنه كان هناك مسلم - من الأئمة - منكر لحججة السنة فضلاً عن كونه معتزلياً ..

فإن هذا - مع كونه باطلاً كما رأيت - : أمر من الخطورة بمكان . لأنه جهون - من يريد التهجم على الدين ، وهدم أساسه المتين - أمر حجيتها ؛ ويفتح له باب الطعن فيها ؛ ولقد كان مسدوداً سداً محكماً: لا يمكن لأحد كائناً من كان ؛ القرب منه ، وإحداثُ خدش فيه .

ولا شك أن الأستاذ الحضري (عليه رحمة الله): إنما بحث هذا البحث عن حسن نية ، وطهارة طوية ؛ ولم يقصد مجال ما يترتب على ذلك . بدليل أنه يقرن فيما بعد (٥٤): «أن هذا الرأي اختفى: بما صدم به من قوة أصحاب الحديث ؛ وانتصر مذهب الاعتماد على السنة: بصفتها أصلاً من أصول التشريع الإسلامي بعد

القرآن .» (٥٥) . وأنه يحكي الإجماع على حجيتها ، وينص على ضرورتها - في كتابه :  
(أصول الفقه) .

فهو في الواقع : إنما قصد تحقيق الأمر ، والبحث وراء الحقيقة ؛ فزل . والعالم  
الباحث كثيراً ما يزل .



فإن قلت : كيف تقرر أن حجية السنة ضرورية دينية؟ وكيف يصح ما نقلته  
عن العلماء في ذلك؟ مع أن ابن الحاجب وشارحه والكمال وصاحب المسلم  
وغيرهم ، يقررون - في باب تقسيمات الخبر - : «أن مما علم صدقه نظراً خبر  
الرسول» (٥٦) .

وكذلك يقرر صاحب العقائد النسفية وشارحه - في بحث أسباب العلم -  
حيث يقول المصنف : «والنوع الثاني : خبر الرسول المؤيد بالمعجزة . وهو : يوجب  
العلم الاستدلالي .» . ويقول شارحه : «أما كونه موجباً للعلم ، فللقطع : بأن من  
أظهر الله المعجزة على يده - : تصديقاً له في دعوى الرسالة . - كان صادقاً فيما  
أتى به : من الأحكام . وإذا كان صادقاً : يقع العلم بمضمونها قطعاً . وأما أنه  
استدلالي : فلتوقفه على الاستدلال ، واستحضار : أنه خبر من ثبتت رسالته ؛  
وكل خبر هذا شأنه : فهو صادق ، ومضمونه واقع .» (٥٧) . اهـ .

بل : أنت قد اعترفت - فيما سبق - : أن بعض الأصوليين يذكرون بحث  
العصمة قبل التكلم في مباحث السنة - : لتوقف حجيتها عليها .

وكذلك نرى الشافعي في رسالته ، وابن حزم في إحكامه وابن عبد البر في  
جامعه - : قد أطنبوا في بيان الأدلة ( : من القرآن ، والأحاديث النبوية ، وغير

(٥٥) ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٥٦) انظر شرح المختصر (ج ٢ ص ٥١) والتقرير (ج ٢ ص ٢٣٠) وشرح المسلم (ج ٢ ص ١٠٩) .

(٥٧) انظر العقائد النسفية - المطبوع مع الحواشي - (ج ١ ص ٥٢ - ٢٥٧) أو مع حاشية رمضان

افندي (ص ٥١ - ٥٢) .

ذلك .) على حجية السنة . واستدلاهم عليها : ينافي ضرورتها .  
قلت : إن معنى قولهم : «خبر الرسول موجب للعلم الاستدلالي» . - : أنه  
موجب لهذا النوع - من العلم - من حيث ذاته : بقطع النظر عن كونه خبر رسول  
مبلغ عن الله . فإنه - لا شك - يحتاج حينئذ إلى الاستدلال : بأنه خبر من ثبتت  
رسالته وعصمته عن الكذب في التبليغ بالمعجزة ؛ وكل ما كان كذلك فهو  
صديق .

أما إذا لاحظنا : أنه خبر من ثبتت رسالته وعصمته قاصداً به التبليغ عن  
الله . - : فلا شك أنه موجب للعلم بالضرورة قطعاً . وكيف لا : وإفادته العلم هي :  
مضمون المقدمة الكبرى في الدليل السابق : (وكل ما كان كذلك فهو صادق) .  
وقد اعترف ببدايتها . وانظر حاشية الخيالي (٥٨) وما كتبه عبد الحكيم عليه (٥٩) -  
في هذا الموضوع - : تتحقق مما قلناه .

ونحن إذا قلنا : «السنة حجة» . فليس مرادنا : أن أقوال النبي وأفعاله وتقريراته  
حجة من حيث ذاتها ؛ بقطع النظر عن كونها صادرة من الرسول . - بل : أردنا  
هذه الأمور : من حيث صدورها من ثبتت رسالته وعصمته . كما يدل عليه  
تعريفنا للسنة : حيث قلنا هناك : هي ما صدر عن الرسول . فغنوناً بعنوان  
الرسالة .

على أن ملا أحمد قد اعترض على قول السعد : «وأما أنه استدلال فلتوقفه»  
الخ . - بقوله (٦٠) : «قد يقال : إن هذا من قبيل القياس الخفي ، والقضايا التي  
قياساتها معها» . اهـ .

ثم نقول : إن صاحب العقائد قال - بعد ما نقلناه عنه - : «والعلم الثابت  
به يضاهاه العلم الثابت بالضرورة : في التيقن والثبات» . اهـ . فأنت ترى : أنه

(٥٨) بهامش الحواشي (ج ١ ص ٥٧) .

(٥٩) ص ١٨٠ - ١٨١ (ملحق بالجزء الأول) .

(٦٠) ج ١ ص ٥٧ .

- بعد اعترافه بأنه استدلالي يقربه من الضروري ، وينزله منزلته : حيث شبهه به .  
قال الخيالي (٦١) - على هذه العبارة - : «والأقرب أن مراد المصنف : بيان قربه  
من الضروريات : في قوة اليقين ، وكال الثبات . وكأنه إشارة إلى ما يقال : إن  
الأدلة النقلية مستندة إلى الوحي المفيد حق اليقين ؛ والتأييد الإلهي : المستلزم  
لكمال العرفان ، المنزه عن شائبة الوهم . بخلاف العقليات الصرفة : فإن العقل  
يعارضه الوهم : فلا يصفو عن كدر .» . اهـ .

ونحن إذا قلنا : إن حجية السنة ضرورية دينية . أو قلنا (مثلاً) : إن وجوب  
صلاة الظهر ، أو كونها أربع ركعات من ضروريات الدين . - : فليس معنى ذلك :  
أنها لم تثبت في مبدأ ثبوتها ، بدليل .

بل معنى الضرورية الدينية في هذه المسائل - : أنها أصبحت معلومة للخاص  
والعام : العالم والجاهل ؛ ولكل أفراد الأمة الإسلامية : لا ينكرها منكر ، ولا يشك  
فيها شاك ؛ حتى يطالبنا : ببيان دليلها وأصلها .

فلما لم نحتاج إلى بيان دليلها لمنكر لها ، ولا لشاك فيها - : صارت بمنزلة  
القضايا الضرورية حقيقة . ولذلك : حكمتنا - على من ينكرها ، أو يشك فيها - :  
بالارتداد . لما تقرر : من أن الإيمان هو : «تصديق النبي ﷺ بالقلب في جميع ما  
علم بالضرورة مجيئه به - من عند الله تعالى - إجمالاً» . كما ذكره السعد في شرح  
العقائد (٦٢) . قال ملا أحمد (٦٣) - عليه - : «قوله : جميع ما علم بالضرورة . المراد  
به : ما اشتهر كونه من الدين - : بحيث يعلمه العامة ومن ليس له أهلية النظر  
والاستدلال . - : كوحدة الباري ، ووجوب الصلاة ، وحرمة الخمر . فيخرج ما  
ليس كذلك : كالاتجاهيات . ومن ثم : لا يكفر منكرها .» . اهـ .  
وإذا تبين لك معنى الضرورية الدينية ، ظهر لك : أنه لا منافاة ولا تضارب

(٦١) ج ١ ص ٥٨ .

(٦٢) ج ١ ص ١٧٨ .

(٦٣) ج ١ ص ١٧٨ .

بين قولهم : «إن حجية السنة ضرورية دينية» . وبين قولهم : «إن خير الرسول يوجب العلم الاستدلالي» .

ولا منافاة أيضاً بين حكمهم على بعض المسائل : بأنها ضرورية دينية . - :  
كمسألتنا هذه ، وكوجوب الصلاة والزكاة . - وبين الاستدلال عليها بالأدلة :  
كلا استدلال بقوله تعالى : ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾ (٦٤) . وبقوله : ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾ (٦٥) .

\* \* \*

**فإن قلت :** كون خير الرسول موجباً للعلم - بقطع النظر عن كونه ضرورياً أو استدلالياً - ممنوع : فإن القاضي أبا بكر ومن اتبعه جوزوا : صدور الكذب في التبليغ سهواً . ولا يجتمع تجويز الكذب سهواً في خير ، مع إيجاب ذلك الخبر : العلم بصدقه . فيلزم القاضي عدم حجية خبره البلاغي - : فلم ينعقد الإجماع على حجية خبره ، فضلاً عن ضرورتها الدينية .

**قلنا :** لا يلزم القاضي ذلك : فإنه يشترط - في تجويز الكذب سهواً - : التنبيه فوراً ، وعدم التقرير من الله عليه . فإذا لم يرد التنبيه على كذبه : قطعنا بصدقه . فن هنا يتعين : أن يكون القاضي موافقاً للجمهور في القول بحجية خبره .

**على أنا نقول :** إن القاضي - وإن جوز ذلك عقلاً ، ومن حيث إن دلالة المعجزة لا تمنع عنده منه - إلا أنه لا يجوز سمعاً : للإجماع على امتناعه . (كما سبق نقله (٦٦) عن القاضي عياض) فهو - إذن - : قاطع بعدم صدور الكذب سهواً .

\* \* \*

**وما ذكرناه نفهم :** دفع مثل هذا الإشكال بالنسبة لحجية أفعاله ﷺ ؛ على رأي من يجوز : صدور المعصية منه ﷺ ؛ على اختلافهم في تفصيل ذلك . - :

(٦٤) سورة النساء (٥٩) .

(٦٥) سورة البقرة (٤٣ و ١١٠) والنور (٥٩) .

(٦٦) ص ١٠٢ .

فإن من يجوز شيئاً من ذلك يشترط : التنبيه فوراً ، وعدم التقرير عليه إن وقع . فإذا لم يرد تنبيه جزمنا : بأن لا معصية في ذلك الفعل ؛ فكان حجة قطعاً : دالاً على عدم الحظر .  
على أنه قد يكون تجويز من جوز ذلك : إنما هو من ناحية العقل ؛ مع قوله : بعدم الوقوع .

وقد يقال أيضاً : إنه إذا قال بوقوع المعصية ، فإنما يقول : إن هذا الوقوع على سبيل الندرة ؛ وأما الكثير الغالب ، فهو : عدم الوقوع . واتباع الغالب : أرجح - في نظر العقل - من اتباع النادر .  
إلا أنه قد يقال - على هذا الجواب الأخير - : إن الفعل حينئذ يدل على عدم الخطر ظناً ، لا قطعاً ؛ لوجود الاحتمال .  
ولكن يدفع هذا : بأن كون حجة الفعل قطعية لا يستلزم أن تكون دلالته على الحكم قطعية أيضاً .

ألا ترى أن حجة الكتاب قطعية ؛ وقد يكون الاستدلال بأية من آياته ظنياً ؛ لاحتمال تجويز فيها ، أو غير ذلك : من الاحتمالات ؟  
فالقسط : بكون الشيء حجة ودليلاً ؛ لا ينافي : أن تكون دلالته على المطلوب ظنية . والله أعلم .

\* \* \*